مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام 2003
اسم الكاتب: م.د. صباح نعاس شنافة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6992
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 23:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

استراتيجية السياسة الخارجية العراقية لما بعد عام ٢٠٠٣

المدرس الدكتورة
صباح نعاس شنافة(*)

الملخص

تعمل السياسة الخارجية لاي بلد على وفق إستراتيجية علمية وعقلانية لتعبئة كل الامكانيات المتاحة في البلد بما يخدم تحقيق اهداف ومصالح الدولة العليا وتحقيق النصر وكسب الاصدقاء في المحيط الخارجي للدولة.

وقد تناول البحث مفهوم الاستراتيجية واهميتها لعمل السياسية الخارجية للدولة وبين انواع الاستراتيجيات المتبعة من قبل دول العالم والتي تتأثر بقدرة وامكانيات الدولة وفلسفة قيادتها فمنها الاستراتيجية الصراعية او الصراعية–التعاونية او الاستراتيجية التعاونية. كما تتعدد انماط التغير للخطط الاستراتيجية اعتماداً على الظرف الزماني والتغيرات التي تطرأ على طبيعة العلاقات والقوى المؤثرة دولياً وكذلك على التغيير الذي يحدث في داخل النظام السياسي للدولة.

ولكون العراق في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ قد واجه تغييرين جذريين على صعيد المحيط الخارجي من حيث هيمنة القطب الواحد (اميركا) على القرار السياسي الدولي واحتلال اميركا للعراق عام ٢٠٠٣. وعلى الصعيد الداخلي بتغيير نظام الحكم في العراق عام ٢٠٠٣ من نظام شمولي مركزي الى نظام ديمقراطي فدرالي نيابي. وعليه فقد استدعت الضرورة تغيير إستراتيجية السياسة الخارجية العراقية باعتماد "منهج التغيير التوجهي" والذي يستلزم تبعاً تغييراً في الاهداف وفي وسائل تنفيذ السياسة الخارجية العراقية وتفضيل استخدام وسائل "القوة الناعمة" بدلاً من ادوات "القوة الصلبة" والابتعاد عن المواجهات المسلحة على الصعيد الدولي.

المقدمة

تعرف السياسة الخارجية بأنها التحرك الموجه للدولة في محيطها الخارجي– الدولي الإقليمي– لتحقيق مجموعة من القيم والأهداف والمصالح العليا للبلاد.

وتستند السياسة الخارجية في تحركها الموجه على إستراتيجية تنهض بمهمة استيعاب وتطويع القدرات الحقيقية المادية والمعنوية في البلاد لتحقيق وانجاز تلك القيم والأهداف والمصالح العليا بكلفة وزمن وخسائر أقل وبنتائج مضمونة– افتراضاً–.

ولقد استعير مفهوم الإستراتيجية من حقل الدراسات العسكرية.

تعود كلمة إستراتيجية في أصلها الى كلمة Strategeous اليونانية والتي تعني القائد العسكري، ولهذا فقد لازمت كلمة الإستراتيجية الحقل العسكري وأضحت تعبر عن براعة القائد العسكري وقدرته الفائقة للتخطيط الأمثل وخوض المعارك الحربية وصولاً للنصر، وجاء في هذا السياق مقولة "نابليون" "ينبغي تدبير الخطط الإستراتيجية توقعاً للهزيمة مثل تدبيرها ترقباً للنصر"[١].

(*) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد. Email:sabah.naas@yahoo.com

[١] هارولد تمبرلي وآخرون، أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرون، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٢٧.

وبعد الحرب العالمية الثانية والتغيير الذي طرأ على النظام السياسي الدولي وتبني سياسات جديدة للحفاظ على السلم والأمن الدوليين وحفظ ميزان القوى فقد استخدم المفهوم في عالم السياسة وأصبح مفهوم الإستراتيجية يعبر عن "فن تعبئة وتوجيه موارد الأمة- أو مجموعة من الأمم- بما فيها القوات المسلحة لدعم وحماية مصالحها من أعدائها الفعليين أو المحتملين"[٢].

أن مفهوم الإستراتيجية توسع ليشمل جميع الحقول التي تعنى بالمجتمع الداخلي للدولة ومحيطها الخارجي والسياسة الخارجية أحد أهم الحقول التي تعنى بها الدولة لتحقيق أهدافها العليا في الحفاظ على أمن واستقرار المجتمع وتحقيق مكانة عليا في المجتمع الدولي ونشر رسالتها في العالم ولذلك فأن السياسة الخارجية لأي دولة معنية بشكل حتمي للتركيز على وضع إستراتيجية على أسس ومبادئ علمية للوصول الى غاياتها على المستوى الإقليمي والعالمي.

اهتمت الدراسة في المبحث الأول بتحليل مفهوم وأنواع الإستراتيجية في بعديها العسكري والسياسي وأنواع الإستراتيجيات المتبعة من قبل دول العالم مع تبيان أنماط التغيير الإستراتيجي وأسبابه.

فيما قامت الدراسة في المبحث الثاني بتحليل واقع السياسة الخارجية العراقية والتحديات الجديدة- الخارجية والداخلية- التي تواجه إستراتيجية السياسة الخارجية لدولة العراق بعد عام ٢٠٠٣ والتي تمثلت بالهيمنة الدولية للقطب الواحد (أمريكا) على مصادر التأثير وصنع القرار الدولي، وتمثل التحدي الداخلي في تغيير نظام الحكم السياسي في العراق وتغير اللاعبين الأساسيين والأحزاب السياسية وتوزيع مصادر القوة السياسية على مجموعة جديدة من المؤثرين في صنع القرار السياسي الداخلي.

المبحث الثالث تبنى تقديم وصياغة "إستراتيجية التغيير التوجهي" لتحديد ورسم إستراتيجية جديدة للتحرك السياسي الخارجي لدولة العراق وباعتماد أهداف متغيرة عما سبق عام ٢٠٠٣ وأدوات ووسائل تنفيذ تستفيد من الصياغة الجديدة والآلية الجديدة لعمل النظام السياسي الديمقراطي مع استثمار قدرة العراق المالية (موارد البترول) في إنجاح الإستراتيجية العلمية العقلانية لتحقيق أهداف الدولة والمجتمع العراقي لما بعد مرحلة ٢٠٠٣.

المبحث الاول: مفهوم الاستراتيجية واتجاهاتها وانماط تغيرها

تعريف الإستراتيجية

أكدت الدراسات الأولية أن الإستراتيجية تعنى بالحرب والتأهب للحرب ثم إدارة الحرب. وهي في أضيق تعريف لها "فن القيادة العسكرية وفن إدارة وتوجيه المعارك والحملات الحربية"[٣].

---

[٢] **ادوارد ميد ايرل وآخرون، رواد الإستراتيجية الحديثة، الجزء الأول، ترجمة محمد عبد الفتاح إبراهيم، مصر، ص٤٤.**

[٣] **المصدر السابق، ص١٦.**

وقد جاءت معظم التعاريف لتؤكد على التخصص العسكري لاستخدام مصطلح الإستراتيجية كما في تعريف "ليدل هارت" البريطاني للإستراتيجية على أنها "فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هدف السياسة"[٤].

أما تعريف المدرسة السوفيتية للإستراتيجية فأنها "ميدان النشاط العملي للقيادة السياسية والعسكرية العليا والرياسات العليا المختلفة والذي يهدف الى فن تجهيز الدولة والقوات المسلحة للحرب وإدامة الصراع المسلح في ظروف تاريخية محدودة"[٥].

غير أن الألمان في حقبة الحرب العالمية الأولى ومن خلال المؤرخ الألماني "دلبورك"[٦] طالب بوضع إستراتيجية سياسية كون أن السياسة هي العامل الوحيد المحدد للعمل، ثم أنها العامل الوحيد الذي له السيادة على غيره وليست العمليات الحربية بأكثر من وسيلة من الوسائل التي تستخدمها السياسة. وطالب "دلبورك" بإستراتيجية سياسية لألمانيا تقوم على أساس إنكار الأطماع الإقليمية لألمانيا في الغرب وعلى أساس الرغبة الصادقة في المفاوضات للصلح.

كما دفع تطور الأحداث عقب الحرب العالمية الثانية وزيادة الترسانة الحربية والخوف من حرب نووية مدمرة الى اعتماد مسالك أخرى لإدارة الصراع بين الدول، فبين "اندريه بوفر" بأن الإستراتيجية هي فن استخدام القوة للوصول الى هدف السياسة موضحاً بأن القوة لا تنحصر بالوسائل العسكرية وإنما هي شاملة تندرج فيها المقومات السياسية والدبلوماسية والمعطيات الاقتصادية والعوامل الاجتماعية- النفسية والدعاية والأعلام أي القدرات المادية والمعنوية.

ولهذا جاء تعريف المدرسة الأمريكية للإستراتيجية بانها "فن وعلم استخدام القوة الوطنية في مختلف الظروف لتحقيق انواع ودرجات مطلوبة من السيطرة على الخصم وذلك عن طريق استخدام القوة او التهديد بها او الضغط غير المباشر او الدبلوماسية او الحيلة او الوسائل السياسية الاخرى لبلوغ اهداف الامن القومي"[٧].

ومع اتساع وتطور العلوم الاجتماعية فقد أضحت الإستراتيجية كمصطلح تعني فن وعلم تخطيط وإدارة وتوظيف كافة الإمكانيات المتوفرة لتحقيق الأهداف المحددة للحقل الذي توظف فيه فأصبح من الممكن أن تقول أن هناك إستراتيجية قومية شاملة وعدد من الإستراتيجيات الثانوية والتي تحدد بالحقل الذي توظف له، فهناك إستراتيجية عسكرية وإستراتيجية التحرك السياسي وإستراتيجية التعليم العالي... الخ.

الإستراتيجية في حقل السياسة الخارجية

تتأثر إستراتيجية السياسة الخارجية لأي قوة دولية لمجموعة من المتغيرات الخارجية والتي هي مجموعة القيود المنبثقة من قيم وأهداف وسلوك الوحدات الدولية الأخرى وطبيعة النظام السياسي... ولقد بين "روز

[٤] **د. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الإستراتيجية، بغداد ١٩٨٨، ص٨٩.**

[٥] **نفس المصدر السابق، ص٩١.**

[٦] **ادوارد ميد ايرل وآخرون، مصدر سابق، الجزء الثالث، ص٨٣.**

[٧] **د. كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاإستراتيجية، بغداد، ١٩٨٨.**

كرانسن"[8] أربع حالات تتحدد فيها طبيعة التأثير على إستراتيجية السياسة الخارجية للدول وفقاً لمستويات الهرمية الدولية، فالمستوى الأول يتميز بالتوزيع المتفاوت وشبه المطلق بين الدول في التأثير والمصادر، وبموجبه تستحوذ أقلية ٢٥% على ما يساوي ٩٥% من مصادر التأثير، أما بقية الدول ٧٥% فتتمتع بما تبقى من هذه المصادر أي ٥%.

أما المستوى الثاني فمضمونه، وفي آن واحد، التوزيع غير المتوازن للتأثير ولكن المتكافئ نسبياً في المصادر وتبعاً له تتوزع مصادر التأثير كالآتي ٥٠% منها لأقلية من الدول الأساسية و٥٠% لبقية الدول الأخرى المتوسطة والصغيرة مجتمعة.

ويتجسد المستوى الثالث في التوزيع المتساوي نسبياً في التأثير في النظام السياسي الدولي شكل شبه منحرف. فعلى الرغم من ازدياد عدد الدول الأساسية والمتوسطة والصغرى بنسب ٢٥% و٣٥% و٤٠% بالتتابع الا أن الدول الأساسية تبقى مع ذلك مستحوذة على ٧٥% من المصادر.

وأخيراً يتميز المستوى الرابع بالتساوي النسبي في توزيع التأثير والمصادر بين الدول وبموجبه تهبط نسبة حصول الدول الأساسية بالتساوي النسبي في توزيع التأثير والمصادر بين الدول وبموجبه تهبط نسبة حصول الدول الأساسية من المصادر الى ٥٠% بالمقابل ترتفع حصة الدول الأخرى الى ٥٠% منها.

ويحدد "روز كرانسن" المستوى الأول من ما تقدم أي التوزيع المتفاوت وشبه المطلق في المصادر والتأثير بين الدول، هو الغالب.

كذلك تتأثر إستراتيجية الدول بالترتيب الهرمي لقوتها قياساً للقوى الدولية الأخرى– في مرحلة القرن الواحد والعشرين– يندرج تقسيم القوى الدولية الى:–

١. الدول العظمى حيث يتجسد فيها الهيكل الثلاثي للقوة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية ويمثلها اليوم الولايات المتحدة الأمريكية.
٢. الدول الكبرى وهي الدول التي ترغب في القيام بدور عالمي ولكن قدرتها لا تساعدها في القيام به الا في مجال محدود من العلاقات الدولية ويمكن تحديد بعض القوى العسكرية في العالم لاسيما الدول النووية مثل الصين وفرنسا وبريطانيا وروسيا الاتحادية.
٣. دول متوسطة ليس لديها طموحات وليس بمقدورها أن تلعب دوراً عالمياً، ولكنها تمتلك من الوسائل ما يمكنها أن تلعب دوراً إقليمياً مثل مصر وتركيا.
٤. الدول الصغرى وينحصر دور هذه الدول في محاولة الحفاظ على الاستقلال وحماية الحدود من غزو خارجي وهذا يمثل الغالبية العظمى من دول العالم[9].

أنواع واتجاهات الإستراتيجية الدولية:

[8] **د. مازن إسماعيل الرمضاني، السياسة الخارجية، بغداد ١٩٩١، ص٢٤٦.**

[9] **نقلاً عن د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، بغداد، ص٧٦.**

تنوعت الإستراتيجيات التي اعتمدتها الدول في تشكيل وإدارة سياستها الخارجية وحركتها في المحيط الدولي وتراوحت بين:-

١. الإستراتيجية الصراعية والتي تميل الى استخدام أدوات الصراع لتحقيق هدف مركزي للدولة بالنصر على دولة أو مجموعة دول أو إيديولوجية معينة وتقل في هذه الإستراتيجية صور التعاون بين الأطراف المتصارعة الا في حال فوز أحد الأطراف ولقد شهدت العلاقات الأمريكية- السوفيتية هذا النوع من الإستراتيجيات ومنذ عام ١٩٤٦-١٩٨٩.
٢. إستراتيجية صراعية- تعاونية وقد شكلت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول المجموعة الأوروبية هذا النمط من السلوك السياسي الخارجي تجاه بعضها البعض، حيث تتبع أمريكا إستراتيجية صراعية- تعاونية تتمثل بالصراع على هيمنة القرار الأمريكي عالمياً مع علاقات تعاونية في مجالات التجارة والتكنولوجيا- ومحاربة المد الشيوعي سابقاً- ومحاربة الإرهاب الدولي وغيره من القضايا ذات الاهتمام المشترك حالياً.
٣. إستراتيجية تعاونية سلمية تعتمد فيها الدول على تحاشي أي علاقة صراعية وتتجه الى آليات التعاون والانفتاح على الدول الأخرى ويمكن أن يشار هنا الى طبيعة العلاقات التعاونية بين دول المجموعة الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي.

كما قد تعتمد بعض الدول إستراتيجية فاعلة- منفتحة تبحث فيها الدول عن أدوار عالمية أو إقليمية وتنشأ في ظل هذه الإستراتيجية الأحلاف والتكتلات والصراعات المفتوحة.

فيما قد تتخذ دول أخرى إستراتيجية محايدة- منفتحة تلعب فيها دور اللاعب الإيجابي في إدارة علاقاتها الخارجية وتقل هنا التحفظات العقائدية ولقد أتبعت الهند هذه الإستراتيجية في ابتعادها عن الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي في القرن الماضي.

وتتبع بعض الدول إستراتيجية منكفئة على مصالحها والحفاظ على ديمومة كيانها المستقل وإدارة علاقات دبلوماسية تقليدية غير باحثة عن أدوار أو أطماع خارج حدودها مثل تونس.

في الواقع يخضع التخطيط الإستراتيجي لمتغيرات مستمرة وغير متوقعة ولا تتقيد الإستراتيجية بقانون ثابت ومستقر وأن تصلب أي إستراتيجية دولية وافتقارها الى التكيف المرن في مواجهة الضغوط والتحديات التي تفرزها ظروف الواقع الإقليمي أو الدولي الذي تتعامل معه، ذلك أن مثل هذا النوع من الإستراتيجيات مهما رصد له من إمكانيات أو توفر له من طاقات وموارد، فأنه يظل معرضاً بحكم تحيزه لبعض مفاهيم ضيقة أو لأساليب عمل جامدة لا يحيد عنها ولا يتراجع لاحتمال الفشل والانتكاس وهو في كل الأحوال يظل أعجز من أن يحقق مردوداً إيجابياً يوازي ما ينفق عليه وما يضيع فيه[١٠].

---

[١٠] **د. إسماعيل صبري مقلد، الإستراتيجية الدولية في عالم متغير، الكويت ١٩٨٣، ص١٣.**

أنماط التغيير الإستراتيجي

ولكون هذه الإستراتيجيات غير ثابتة أو مستقرة وهي متغيرة في عالم متغير فأن الأستاذ الأمريكي "تشارلز هيرمان"[١١] يقدم مجموعة من أنماط التغيير الإستراتيجي للسياسة الخارجية للدول تتمثل في:-

١. إستراتيجية التغير التكيفي ويقصد به التغير في مستوى الاهتمام الموجه الى قضية ما مع بقاء أهداف السياسة وأدواتها تجاه التعاطي مع تلك القضية كما هي من دون المساس بها أو تغييرها.
٢. التغير البرنامجي والذي ينصرف الى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها.
٣. التغير الهدفي وفي هذا النمط تتغير أهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير أدواتها ووسائلها بالتبعية.
٤. التغير التوجهي وهو أكثر الأنماط الأربعة تطرفاً وجذرية اذ ينصرف الى تغيير يمس التوجه العام في السياسة الخارجية للدولة بما في ذلك تغيير الإستراتيجيات وما يتبعها من أهداف وغايات ووسائل وأدوات.

وأن التغيرات التي تطرأ على إستراتيجية السياسة الخارجية للبلد هي انعكاس لجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية للبلد منها:-

١. تغير مدركات صانع القرار مثلما حصل من تغير إستراتيجية السياسة الخارجية المصرية ازاء إسرائيل في حقبة الرئيس أنور السادات من إستراتيجية صراعية- حربية عام ١٩٧٣ الى إستراتيجية تعاونية بعد تصديق اتفاقية كامب ديفيد ١٩٧٨.
٢. تغير الوضع الدولي للدولة أو تغير النظام الدولي كما شهدت إستراتيجية اليابان في السياسة الخارجية تغيراً من إستراتيجية استعمارية الى إستراتيجية دولة منكفئة على نفسها على أثر هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ وشروط الصلح.
٣. تغير النظام السياسي الداخلي وتبني نظرية عمل مختلفة كما حصل مع تغير النظام السياسي في إيران عام ١٩٧٩ من نظام حليف للغرب وأمريكا الى نظام ثوري إسلامي معاد لأمريكا.

المبحث الثاني: الإستراتيجية السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ومواجهة المتغيرات الخارجية والداخلية

تتقيد السياسة الخارجية العراقية بمعطيات الاوضاع الداخلية للبلاد ومتغيرات النظام السياسي الدولي، لذلك فان اي تغيير على هذين العاملين سيؤثر على طبيعة الاهداف الاستراتيجية للسياسة الخارجية وعلى حرية حركة دولة العراق على الصعيد الخارجي، وجدت الدولة العراقية نفسها بمواجهة تحديين جذريين أحدهما على مستوى العلاقات الدولية وتحول النظام السياسي الدولي من القطبية الثنائية الى هيمنة القطب الواحد أمريكا ونتائج حرب أمريكا على العراق عام ٢٠٠٣، والتحدي الآخر هو تغير النظام السياسي العراقي أو الصياغة والطرح الجديد للأدوار السياسية والمؤسسات الرسمية وتعدد مراكز القوة في الساحة الداخلية للبلاد.

المتغير الخارجي:

[١١] الموقع الالكتروني www.arab.center.org

لقد كان للمتغير الخارجي دور مهم وخطير في توجيه وتقييد القرار السياسي العراقي الذي اقترن بالهيمنة العالمية للقوة العظمى (أمريكا). وتنطلق الإستراتيجية الأمريكية الكونية بنظرة شمولية لتحقيق هيمنة امريكية مطلقة على ترتيب الأدوار السياسية للقوى الدولية سواءً القوى الكبرى أو الإقليمية في العالم كما جاء في "دليل التخطيط الدفاعي" الصادر عن وزارة الدفاع الأمريكية في ١٩٩٢[١٢] ما نصه "غايتنا الأولى هي منع ظهور منافس جديد... وينبغي أولاً على الولايات المتحدة أن تقنع المنافسين المحتملين بأنهم ليسوا بحاجة الى التطلع لامتلاك دور أكبر أو أتباع موقف أكثر عدائية من أجل حماية مصالحهم المشروعة وثانياً في المناطق غير المحمية علينا أن نكون مسؤولين عن مصالح الدول المتقدمة صناعياً من أجل تثبيط عزيمتها على تحدي قيادتنا أو السعي لقلب النظام السياسي والاقتصادي القائم، أخيراً علينا أن نحافظ على الآليات اللازمة لردع المنافسين المحتملين حتى من التطلع لامتلاك دور إقليمي أو كوني أكبر".

ومع بزوغ الألفية الثالثة تأكدت هيمنة قطب واحد (أمريكا) على معطيات السياسة الدولية والقرار السياسي الدولي وكان موقع العراق الجيوستراتيجي وثروته النفطية يمثل بؤرة التركيز الإستراتيجي الأمريكي ويمثل موقع العراق في المنظور الإستراتيجي الأمريكي الرابط لكل من إقليم الخليج العربي وإقليم إيران– أفغانستان ومن ثم الصين وإقليم القفقاس وإقليم إيران– آسيا الوسطى وتركيا وإقليم المشرق العربي[١٣]. كما أن هذا الموقع الرابط (العراق) للأقاليم جعل الولايات المتحدة تدفع باتجاه توسيع منطقة الشرق الأوسط لتشكل ما يسمى الشرق الأوسط الكبير ليشمل المنطقة التي تحدها الصين من الشرق والاتحاد الروسي والبحر المتوسط من الشمال وشبه القارة الهندية والبحر العربي من الجنوب والمحيط الأطلسي من الغرب[١٤].

وهنا يؤكد دونالد رامسفيلد[١٥] (وزير الدفاع الأمريكي ٢٠٠٣) بأن السيطرة على العراق حققت هدفين رئيسين في الإستراتيجية الأمريكية:

١. السيطرة على مركز دائرة "قوس القلاقل" في بغداد ليكون النقطة الثابتة في الدائرة المحيطة بها.
٢. لتصفية ما تبقى من مواقع المقاومة دون حاجة لاستخدام سلاح.

وكان لموقع العراق في وادي البترول ونقطة التقاء المركز الإسلامي الراديكالي وقيادة الفكر القومي العربي(*) وتوجه الإستراتيجية لإعادة تشكيل الخارطة السياسية للقوى الدولية في منطقة الشرق الأوسط في هذه المرحلة التاريخية أدى الى هيمنة القوة الأمريكية بعد أحداث عام ٢٠٠٣ على القرار السياسي العراقي وحيدت القدرة العراقية باتفاقية الصداقة والتعاون طويلة الأمد بين العراق وأمريكا في سنة ٢٠٠٩ وذلك لأن بنود هذه

---

[١٢] جوين ديار، الفوضى التي نظموها، الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠٠٨، ص٤٦.

[١٣] عبد الوهاب عبد الستار القصاب، احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الإستراتيجية للحرب الأمريكية على العراق، منشورات مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت ٢٠٠٧، ص٤٣.

[١٤] المصدر السابق، ص٤٩.

[١٥] د.كوثر الربيعي وآخرون، قراءة تحليلية لمشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، ط١، ٢٠٠٨، ص١٢٠.

(*) تضمن دستور العراق المؤقت لعام ١٩٦٨ والدستور المؤقت لعام ١٩٧٠ في البابا الاول م١، لكليهما، ما نصه بان الشعب العراقي جزء من الامة العربية هدفه الوحدة العربية الشاملة وتلتزم الحكومة بالعمل على تحقيقها..

انظر د. رعد ناجي الجدة، مصدر سابق، ص٤٢٢.

الاتفاقية تحمل صيغة الوصاية على القرار السياسي العراقي والتحرك الخارجي لدولة العراق وسحب العراق الى معارك الإستراتيجية الأمريكية كما جاء في القسم الثامن من الاتفاقية في "محاربة الإرهاب" خارج حدود البلاد.

أن قدرة الدولة العراقية وستراتيجيتها الخارجية أضعف من احتواء القدرة الأمريكية ومواجهتها في هذه اللحظة التاريخية في الأقل.

ولابد من الإشارة الى أن العراق كان قد مر بمرحلة تاريخية مماثلة في صراعه مع القوى العظمى الاستعمارية – بريطانيا– بداية القرن العشرين ولا يمكن لدولة ما أن تعدم من مصادر القوة المحتملة. وبما أن نظرية الإستراتيجية لا تنكر بأن هناك مصالح مشتركة ومصالح متعارضة بين اللاعبين الدوليين.

وموقع العراق في منطقة "قوس القلاقل" ووادي البترول يكسبه قدرة على المساومة مع الأطراف الخارجية والاستفادة من مزايا هذا الموقع الحيوي والمؤثر على مصالح جميع القوى المهيمنة مستخدماً نظرية "الألعاب المتغيرة النتيجة" مع الأطراف الخارجية والتي لا يكون فيها مجموع أرباح المشاركين ثابتاً بحيث أن ربح أحدهم المزيد فلابد أن يكون ربح الآخر أقل. اذ توجد في نظرية "الألعاب المتغيرة النتيجة" مصلحة مشتركة في التوصل الى النتائج التي تفيد الطرفين[١٦] ولقد تجاوز العراق منذ عقود عديدة مرحلة الوصاية السياسية وتؤدي كفاءة المساومات وفن التفاوض دوراً مهماً في دعم الإستراتيجية الجديدة للعراق بما يعمل على تحييد القوى الإقليمية وإلغاء مرحلة التجاذب بين القوى الإقليمية والقوى العظمى باتجاه خدمة استقلالية القرار السياسي الخارجي.

المتغير الداخلي– تغيير نظام الحكم السياسي

يعد شكل النظام السياسي في البلد أحد المؤشرات المهمة في صياغة وتوجيه إستراتيجية السياسة الخارجية، ويرى د. مازن الرمضاني بأن الحكومات الديمقراطية أكثر كفاءة على التعامل مع المتغيرات الدولية في حين أن الحكومات الشمولية أقل فاعلية في السياسة الدولية من غيرها[١٧]. ويعود ذلك لاتساع دائرة المشاركين والمؤثرين في صنع القرار السياسي في الأنظمة الديمقراطية حيث حرية المشاركة– سلباً أو إيجابياً– للأحزاب السياسية وجماعات الضغط والنشطاء السياسيين وحرية الإعلام والفضائيات.

في حين لا تتسم الأنظمة الشمولية بتوسيع دائرة المسؤولين والمشاركين في صنع القرار السياسي وفي أغلب الأحيان تخضع سياسة البلد أو السياسة الخارجية بالخصوص لفلسفة ورؤية الحاكم الفرد أو القيادة العليا للحزب الحاكم كما كان الحال في الاتحاد السوفيتي سابقاً. حيث نصت المادة ٦ من الدستور السوفيتي لعام ١٩٧٧ على "أن القوة التي تدير وتوجه المجتمع السوفيتي ونواة نظامه السياسي والمنظمات الحكومية والاجتماعية هي الحزب الشيوعي ومسلمات العقيدة الماركسية اللينية. وبهذا فأن الحزب الشيوعي يحدد الأفق العام لتنمية المجتمع وخط السياسة الداخلية والخارجية في الاتحاد السوفيتي"[١٨].

---

[١٦] **توماس شيلينج، إستراتيجية الصراع، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ٢٠١٠، ص١٣.**

[١٧] **د. مازن إسماعيل الرمضاني، مصدر سابق، ص٢٣٣.**

[١٨] **الدستور السوفيتي لعام ١٩٧٧.**

وكان الحال في العراق كذلك يحصر صلاحيات اتخاذ القرار برئيس الجمهورية وقيادة حزب البعث الحاكم ولا يسمح بتعدد مراكز القوى سواءً الحزبية أو النخبوية أو على مستوى الأعلام. ولذلك فقد جاء احتلال الكويت في ١٩٩٠/٨/٢ من قبل القوات العسكرية العراقية دون معرفة مسبقة من القادة العسكريين او المسؤوليين السياسيين في العراق ولم يكن احتلال الكويت ضمن إستراتيجية العراق الخارجية وهو في الحقيقة تناقض مع مواد دستور الدولة العراقية لعام ١٩٧٠ ولمواد الإعلان القومي لعام ١٩٨٠، حيث اعتمدت الدولة العراقية في رسم سياستها الخارجية ما جاء على دستور عام ١٩٧٠ الذي يحدد ستراتيجيتها الخارجية في الباب الثاني المادة ١٢ التي نصت "تتولى الدولة تخطيط وتوجيه وقيادة الاقتصاد الوطني لهدف":-

أ. إقامة النظام الاشتراكي على أسس علمية وثورية.

ب. تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية[١٩].

وهذا يشير الى تبني الدولة للنظام الاقتصادي الاشتراكي، أي بمعنى اصطفافها مع المعسكر الاشتراكي وليس مع النظام الرأسمالي وكانت تلك الحقبة التاريخية تشهد صراع المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي.

واعتماد منهج تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية الذي يصب في جهود الوحدة العربية السياسية وعليه حدد اتجاه السياسة الخارجية العراقية بأنه قومي عربي ذو فلسفة اشتراكية.

أما ما جاء في (الإعلان القومي) الصادر في سنة ١٩٨٠ والذي تضمن:-

١. رفض الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي ورفض إعطاء تسهيلات للقوات الأجنبية بأي صيغة من الصيغ وتحت أي ذريعة وعزل أي نظام عربي لا يلتزم بهذا المبدأ ومقاطعته سياسياً واقتصادياً.
٢. تحريم استخدام القوة في فض النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية واللجوء للوسائل السلمية لفض المنازعات.
٣. التصدي المشترك لأي عدوان خارجي ضد العرب.
٤. ضرورة استبعاد الأقطار العربية من دائرة الصراع بالتزامها بسياسة عدم الانحياز[٢٠].

أن إستراتيجية التحرك الخارجي لدولة العراق قبل ٢٠٠٣ كانت موجهة بنزعة الزعامة للقومية العربية وتبني النموذج الاشتراكي في إدارة الاقتصاد ومحاولة الميل باتجاه عدم الانحياز.

ومن حيث الواقع فأن السياسة الخارجية للعراق كانت تخضع قبل ٢٠٠٣ كلياً لرؤية ومزاج الحاكم الفرد رئيس الجمهورية ولم تكن ترتكز على خطط وصياغات إستراتيجية للأهداف والوسائل كما لم تحسب القدرات الحقيقية للبلد في صراعه مع القوى الإقليمية والدولية فكانت حروب العراق تمثل انتكاسة للسياسة الخارجية العراقية.

لقد تحللت السياسة الخارجية العراقية من دائرة المركزية والتفرد بالسلطة بعد تغيير النظام السياسي في عام ٢٠٠٣ وتم إعادة هيكلة الدولة العراقية بمؤسساتها السياسية وقيام سلطة تشريعية منتخبة- ديمقراطياً- وحكومة

---

[١٩] د.رعد ناجي الجدة، التطورات الدستورية في العراق، بغداد ٢٠٠٤، ص٤٣٦.

[٢٠] علي محمد سعيد، الإطار الدولي للسياسات الخارجية لدول العالم الثالث، أطروحة دكتوراه لم تنشر، جامعة بغداد ١٩٨٩، ص٩٨.

منتخبة وقضاء مستقل وتعددت مراكز القوة المؤثرة في الساحة السياسية متمثلة بالأحزاب السياسية المختلفة والنخب السياسية والثقافية والدينية والمنظمات المدنية والنشطاء السياسيين وحرية الأعلام والفضائيات والتظاهر السلمي لتحقيق مشاركة سياسية سلمية لمجموع الرؤى المجتمعية مما سيوسع قاعدة بيانات الإستراتيجية الجديدة للسياسة الخارجية العراقية.

ومع الأخذ بالحسبان، أن النظام السياسي الجديد في العراق ورث عن سابقه كم هائل من المشاكل والخسائر خصوصاً على الصعيد الخارجي والذي يتمثل بنتائج الحروب مع الدول المجاورة مثل إيران والكويت ومع القوى العظمى كحربي الخليج الأولى ١٩٩٠ والثانية ٢٠٠٣، وخسائر العراق على مستوى السمعة الدولية وعلى مستوى تحطيم البنى التحتية للدولة وتعرض الشعب العراقي لويلات كل تلك الحروب والخسائر ولإعادة الثقة بالحكومة العراقية داخلياً وخارجياً يستلزم إعادة تحديد الأهداف والوسائل والأدوات لسياسة خارجية سلمية وفاعلة على المستوى الدولي ومثمرة للمصالح العليا للبلد. وتبني إستراتيجية ملائمة للمعطيات الجديدة لنظام الحكم الديمقراطي ولاستثمار الموارد البلاد لنهضة اقتصادية- وقد نشير هنا الى نموذج اليابان حيث نهضت من هزيمتها بالحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ لتكون قوة اقتصادية عالمية دون النزوع لأدوار صراعية عسكرية.

إن إستراتيجية التغيير التوجهـــي تعد نموذجاً أفضل لتغيير المسار السياسي للدولة العراقية.

المبحث الثالث: إستراتيجية التغيير التوجهي

إستراتيجية التغيير التوجهي

يتم اعتماد إستراتيجية التغيير التوجهي عندما يتحقق تغير جذري في أوضاع السياسة الداخلية أو الخارجية يتبعه تغيير جذري في مجموعة الأهداف التي تتبناها الدولة والأمة المرحلة تاريخية جديدة وتتبع سبباً لتغيير الوسائل والأدوات التي تعتمدها السياسة الخارجية للبلد، والحال مع العراق فقد شهد تغييرات جذرية داخلية تمثلت بنوع النظام السياسي من شمولي الى نظام الديمقراطي ومن احتكار السلطة والإعلام والرأي العالم لصالح حزب واحد الى بروز قوى سياسية وأحزاب سياسية متعددة وقوية مساهمة في صنع القرار السياسي.

وعلى الصعيد الخارجي فالتغيير الجذري تمثل في هيمنة القطب الواحد (الولايات المتحدة الأمريكية) على القرار العالمي واضمحلال المعسكر الاشتراكي وتبعه سبباً غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق وفرض اتفاقيات لصالح المصالح الإستراتيجية الأمريكية اتفاقية النفط في ٢٠٠٨ واتفاقية الصداقة والتعاون طويلة الأمد بين العراق وأمريكا في ٢٠٠٩.

وعلى ذلك فأن إستراتيجية العراق الجديدة في التغيير التوجهي تستدعي وسائل "القوة الناعمة"[٢١] القائمة على قدرة الإقناع والتعامل الأخلاقي والمصلحة المتبادلة والاستعداد للتعاون على كافة الصعد التنموية وتشجيع

[٢١] جوزيف أس. تي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة د.محمد توفيق البجيرمي موقع www.annabaa.org.

العلاقات الشعبية بينها وبين الامم الاخرى وهي أكثر الخطط الناعمة لإنجاح السياسة الخارجية وتحقيق أهدافها.

وتعد تجربة اليابان في إدارة سياستها الخارجية بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية ١٩٤٥ نموذجاً ناجحاً في استخدام القوة الناعمة لإقامة علاقات دولية ناجحة– ومما يذكر فأن قوة اليابان التي جاءت مع قوات التحالف لغزو العراق عام ٢٠٠٣ اهتمت بالمسائل المدنية وتقديم المساعدات والخبرة التكنولوجية للمناطق التي رابطت فيها في العراق في محافظة السماوة.

أن الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ أكد تخلي العراق عن دوره القيادي في النظام العربي(*) كما لم يعلن عن معاداته لأي اتجاه سياسي أو فكري خارج حدود دولة العراق وإتباعاً لحقيقة أن العراق يملك السلعة الإستراتيجية عالمياً (النفط) ذات المردود المالي العالي فأن إستراتيجية التغيير التوجيهي للعراق ستتمثل ملامحها في:–

١. الإدراك الكامل لقدرات العراق المادية وطبيعة النظام السياسي العراقي الجديد.
٢. التخلي عن الأدوار القيادية الإقليمية والتوجه لنهضة وتنمية الاقتصاد والمجتمع العراقي.
٣. اعتماد إستراتيجية تصحيح الأخطاء وإزالة آثار الإستراتيجية الصراعية مع الدول المجاورة.
٤. كسب الموقف الدولي والتركيز على النشاط الجمعي السلمي وتفعيل دور العراق في المنظمات الدولية.
٥. اعتماد العلاقات التعاونية ونبذ التحالفات بكل أشكالها ومع كافة المنظومة الدولية.
٦. تخليص العراق من أي قيد دولي أو استغلال خارجي تحت أي ذريعة أو مسمى والخروج من دائرة العقوبات المفروضة على العراق. بأتباع نظرية "الألعاب متغيرة النتيجة" والتي تقدم للعراق فرص الكسب دون خلق عداوات دولية.

أن الإستراتيجية السياسية التي تعتمد المنهج العلمي العقلاني في توظيف قدرات وموارد البلاد الحقيقية بتوائم مع معطيات النظام الدولي كفيلة بتجنيب البلاد لمظاهر الاستنزاف والفشل على صعيد السياسة الخارجية.

الخاتمة

تواجه السياسة الخارجية العراقية لمرحلة ما بعد ٢٠٠٣ تغييرين جذرين في مجال العلاقات الدولية والأوضاع الداخلية وحيث أن الإستراتيجية التي تتبعها الدولة غير ثابتة أو مستقرة وهي متغيرة في عالم متغير فأن التفكير بوضع إستراتيجية للعمل السياسي الخارجي مختلفة عما جرى العمل بموجبه قبل عام ٢٠٠٣ وباتجاه تحديد الأهداف والمصالح العليا للوطن وانتقاء وعقلانية الوسائل والأدوات اللازمة مع استثمار مكثف للقدرة المالية العراقية (واردات النفط) من أجل دعم وتفعيل السياسة الخارجية العراقية، ليس للقيام بدور قيادي أو مبشر بعالم جديد ولكن لتكون موجهة أولاً لتنمية القدرة البشرية والاقتصادية والبيئية للعراق حيث أن انعكاس السياسة والأوضاع الداخلية مؤثر فاعل على عمل قنوات السياسة الخارجية. ويعتمد فهم التغيير التوجهي

(*) **أكدت الدساتير العراقية السابقة على دور العراق في تحقيق الوحدة العربية كما في دستور العراق المؤقت لعام ١٩٦٨ و١٩٧٠، الباب الأول م١، لكليهما.**

لأهداف السياسة الخارجية والبحث عن أدوات ما يسمى "القوة الناعمة" مما يبعد العراق من الدخول في علاقات صراعية مسلحة قد تدمر قدرات وثروات العراق كما شهدتها مرحلة الحروب السابقة الإقليمية أو العالمية لدولة العراق.

والسياسة الخارجية معنية برسم إستراتيجية للتحرك الخارجي في زمن السلم والحرب وحيث أن السياسة الخارجية أعقد من باقي الحقول لأنها تتعامل مع أطراف خارج نطاق سيطرة الحكومة المركزية وبعيدة بشكل معقد عن معرفة دقيقة بقدرات وتوجهات الآخرين فأن اعتماد إستراتيجية علمية واقعية هو السبيل لإنجاح مساعي السياسة الخارجية للبلد، والعراق بعد التغيير الجذري الذي طرأ على موقعه الجيوبوليتيكي في النظام الدولي ورؤية القوى العظمى وتحركها العسكري وتغير النظام السياسي الداخلي نحو حكم ديمقراطي ذي قاعدة واسعة من المؤثرين على صنع القرار السياسي فأن إستراتيجية باتجاه تغيير توجهي تتبنى أهداف متطورة ووسائل سلمية لإدارة العلاقات وأمثل لطاقات وإمكانيات العراق البشرية والمالية ستسهم حتماً في نقله نوعية لقوة ورفاهية المجتمع والدولة العراقية.

وإستراتيجية التغيير التوجهي تعمد اليها الدول عند المنعطفات التاريخية لمسيرتها- وحتى أمريكا تبحث في التغيير التوجهي لإستراتيجية عملها الخارجي كما صرح بذلك الرئيس الأمريكي أوباما بقوله "سنستهل البحث في مصالحنا ثم نقرر ما هي الغايات التي نريد تحقيقها وكيفية القيام بذلك ثم نناقش أخيراً الموارد اللازمة...."[٢٢].

وعليه يتقرر بأن مفهوم الإستراتيجية يعبر عن عقلنة وعلمية اتخاذ القرار بحيث يستلزم تحديد الأهداف والغايات أولاً وانتخاب أو اختيار الوسائل والأدوات اللازمة لتحقيق تلك الأهداف مع استيعاب كامل لقدرات الدولة المادية والمعنوية والقدرة على تطويع تلك القدرات والإمكانيات لخدمة تحقيق تلك الأهداف والغايات.

The strategy of Iraqi foreign policy after 2003

instructor:
Sabah Na'as
College of political science

Abstract

The foreign policy for any state works according to a rational and scientific strategy that would recruit all resources to achieve the goals and interests of the state.

This research reviews the concept of strategy and its importance for foreign policy and discusses its kinds and patterns of change.

[٢٢] بوب ودوورد، حروب أوباما، الصراع بين الإدارة المدنية ووزارة الدفاع الأمريكية، ترجمة هاني تابري، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠١١، ص٢٢٢.

The research studies, also the new events that took-place in the internal and external Iraqi environment after 2003, as Iraq has faced two radical challenges: one is embodied in the American occupation, and the second in the change of Iraqi political regime, from central regime into a democratic federal regime. Therefore, Iraq must adopt a new strategy of "directive change" with new goals and instruments to reach a successful foreign policy.